التعاون المائي بين الأردن وإسرائيل ومعاهدة السلام عام 1994م

خالدة إبراهيم خليل الحبيطي*

ملخص البحص

لقد كانت مشكلة المياه ومازالت، احدى الأسباب الرئيسة لتوتر العلاقات بين الدول التي لها مصادر مياه مشتركة، فبسبب كون المياه تمثل شريان الحياة للعديد من الدول لذا فقد نشبت العديد من الصراعات بين الدول من اجل الاستحواذ على اكبر كمية من مصادر المياه.

وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي خاصة صراع بين الدول العربية واسرائيل حول المياه، بل ان اسرائيل ونظراً لأهمية المياه في الحاضر والمستقبل اصرت على ادخال بند المياه في أي مفاوضات تخوضها مع العرب، والغرض في ذلك هو تأمين المياه لنفسها بشكل كافٍ ومنتظم، واقناع الأنظمة العربية بالتخلي عن الاعتبارات السياسية لمصلحة الحسابات الاقتصادية، لذلك أصبحت المياه أساساً لارتباط اسرائيل عضوياً بالشرق الأوسط واندماجها في البيئة العربية.

المقدمة

تعتبر مشكلة المياه في الشرق الأوسط من المشكلات الكبرى الخطرة التي يتوقف عليها مصير السلام والاستقرار في المنطقة. وهي إلى جانب كونها مسالة سياسية واقتصادية وقانونية، تمثل مشكلة تتداخل مع مشكلات أخرى نتجت عنها وتتقاطع معها، كالاحتلال العسكري وإنشاء المستعمرات. وتأتي الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية حول المياه عام 1994، لتوكد مخاطر القرار العربي المنفرد في مجال اقتسام المياه، إذ ان التسويات المائية تبقى في نهاية الأمر جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات الإقليمية، وقد كرست الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية الدور المسيطر لإسرائيل من مصادر المياه على طول الحدود المشتركة بين البلدين نهر الأردن، ونهر اليرموك وسيول وادي عربة.

* مدرس مساعد، قسم الدراسات التاريخية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.

فالمياه في الشرق الأوسط والوطن العربي أصبحت شريان المياه ورهان المستقبل، وان إسرائيل، من بين كيانات المنطقة، وهي وحدها التي استطاعت استشراق المستقبل ووضع المخططات الخاصة لخدمة مصالحها وتوفير المياه لأجيالها.

المبحث الأول: الجذور التاريخية للصراع على المياه بين العرب وإسرائيل:

تعتبر المياه من المشكلات الدولية المهمة، التي لها انعكاسات مباشرة على العلاقات بين الدول التي تشترك في منابع ومصبات مياه الأنهار، خصوصاً بعد دخول المياه إلى صلب النزاع في منطقة الشرق الأوسط والتي استعصت عن الحل لمدة عقود[1].

ان الجذور التاريخية للصراع على المياه بين العرب وإسرائيل، ترجع في الأساس إلى رغبة إسرائيل في السيطرة على مصادر المياه في المنطقة، وهو حلمها القديم الذي ربما ترجع بدايته إلى زمن ولادة المشروع الصهيوني نفسه، فقد فكر الصهاينة في بادئ الأمر في إقامة وطن قومي لليهود في سيناء بعد تحويل نهر النيل إليها وذلك قبل استقرار عزمهم على احتلال فلسطين[2]. وبعد صدور وعد بلفور عام1917 بدأ الصهاينة يتحدثون بصوت عال عن حلمهم بإسرائيل الممتدة من النيل إلى الفرات وهو اكبر مصدر للمياه والحياة في المنطقة. بل ان الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان كتب في عام 1920 إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزدت: ((ان الصهيونية لا تريد فلسطين فحسب، بل تريد لحدودها ان تشمل أيضاً جنوب لبنان ولا يكفي ان يكون الليطاني واليرموك داخل الحدود بل من الضروري ضم الأراضي التي يجريان فيها وهي أراضي لبنانية وسورية وأردنية[3].

وبالنظر إلى ما توليه الصهيونية من أهمية للمياه كعمود فقري للاستيطان، فقد أخذت الوكالة اليهودية على عاتقها في البدء البلاد هذا الموضوع حقه من البحث والتنقيب في سبيل الوصول إلى المبتغى، على هذا الأساس، انتدبت هذه الوكالة احد الخبراء الأمريكيين في الجيولوجيات والمياه سنة 1938، وهو " والتر كلاي لودر ميلك " لإجراء ما يلزم في هذا الإطار[4]، وكانت النتيجة ان وضع هذا المهندس الخبير أول مخطط شامل لتنمية الموارد المائية في فلسطين داخل الإطار السياسي والاقتصادي والأمن

العسكري للمطامع الصهيونية في دولة يهودية، وكانت التوصيات التي رفقها لودرميلك والتي

الهبت حماس الاسرائيليين القادة فيما بعد هو نشره للكتاب الذي يحمل عنوان ((فلسطين ارض الميعاد)) في سنة 1914، ولا تزال حتى الان أساساً لجميع مشاريع إسرائيل المائية[5]. كما ان مشروع لودر ملك سيوفر في المستقبل المزارع والصناعة والأمن لما لا يقل عن اربعة ملايين لاجئ يهودي من اوربا بالإضافة إلى مليون وثمانمئة الف نسمة من العرب واليهود موجودين فعلاً في فلسطين وشرق الأردن، وتشمل احدى توصيات لودر ملك: ((ان لفلسطين حاجتين رئيستين: المياه والطاقة. والمياه متوفرة في تدفق نهر الأردن، اما الطاقة الكامنة فمتوفرة في الانحدار السريع والهادر للنهر إلى عمق البحر الميت.....))[6].

ولتوفر الأداة القانونية اللازمة بعد قيام الدولة الصهيونية لتحقيق هذه الاهداف، ونظراً لإدراكها ان الموارد المائية في فلسطين ستقل حتماً عن سد حاجة كافة مشاريعها البعيدة المدى اسرعت اسرائيل منذ شهر أب 1949 الى اصدار تشريع يؤمم المياه في البلاد، ويقنن استثمارها، ويعتبرها كملك عام من حق الدولة فقط ان تتصرف بها لاغياً كل حق للافراد عليها، وأناط هذا التشريع بوزير الزراعة مسؤولية تنفيذ احكامه ويساعده مفوض للمياه أوكلت إليه حصراً صلاحية الترخيص لأي فرد أو مجموعة من الأفراد بالحصول عن أية كمية من المياه سواء من الأنهار أو الينابيع او من حفر الآبار[7].

ثانياً: النزاع بين إسرائيل والأردن حول مياه نهر الأردن:

لقد اخذ الصراع في الاشتعال حول نهر الأردن مع بدء إسرائيل بتحويل نهر الأردن، حيث رصدت سوريا في تموز / 1953 تحركات إسرائيلية لحفر القناة الرئيسية للمشروع بالقرب من حدودها في المنطقة المنزوعة السلاح شمال جربتات يعقوب، وسارعت سوريا بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن والبت بإصدار قرار للوقف الفوري لهذه الأعمال، بعد رفض إسرائيل الاستجابة لأوامر كبير مراقبي الأمم المتحدة بإيقافها[8].

وازاء الموقف الجديد الذي هدد بعودة القتال، قام الرئيس الأمريكي ايزنهاور بتكليف المستشار جوتسون كممثل شخصي له بمهمة التفاوض مع دول المنطقة لمحاولة إقناعها بالموافقة على مشروع موحد لاستثمار الموارد المائية في حوض نهر الأردن. ومع تقدم مفاوضات جوتسون تضاءلت نقاط النزاع بين الأطراف العربية وإسرائيل، اذ قبل العرب باستخدام مياه النهر خارج الحوض، كما تنازلت إسرائيل عن مطالبتها بإدماج الليطاني في نظام نهر الأردن واقترحت الأطراف العربية ان تكون بحيرة طبريا مركز تخزين لفائدة جميع الأطراف وهو ما عارضته إسرائيل، كذلك طالبت الأطراف الأردنية بالإشراف الدولي على عملية توزيع المياه، فان إسرائيل عارضت تدخل أي من أجهزة الأمم المتحدة في موضوع استغلال المياه بين دول المنطقة.

وبموجب خطة جوتسون حصلت إسرائيل على 400 مليون متر مكعب، ونجد ان مصر وإسرائيل أبديا القبول غير الرسمي بالتفاصيل الفنية للخطة المفردة به[9]، وكان المشروعان الأساسيان هما: مشروع أنبوب المياه الإسرائيلي، ومشروع قناة الخور الأردني.

ولكن عاد الصراع ليتفجر مرة أخرى قبيل انتهاء مشروع أنبوب المياه الإسرائيلي في عام 1964، فقد تمت الدعوة لأول قمة عربية لبحث مشكلة نهر الأردن التي تقوم بها إسرائيل، وكانت أهم قرارات قمة 1964[10]، إنشاء هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن، وإقرار المشاريع اللازمة لاستثمار المياه العربية، حيث اعتبر هذا بديلاً عن التدخل العسكري المباشر لإفشال خطط إسرائيل، وكان أمام الدول العربية احد خيارين:

1- اما تحويل مياه الحصباني إلى الليطاني وتحويل مياه نهر بانياس الى اليرموك.

2- أو تحويل كل من الحاصباني وبانياس إلى اليرموك.

وتم الاستقرار على الخيار الأخير مع تخزين المياه خلف سد اقترح إقامته وهو سد المخيبة، وبدأت الدول العربية في تنفيذ مشروعها فعلاً في عام 1964، وكان هذا السد هو المشروع الأخطر على إسرائيل حيث يحجز روافد نهر الأردن عن التدفق إلى بحيرة طبريا[11].

ولهذا أعلنت إسرائيل أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام المشروعات العربية، التي تلحق الضرر بها خاصة في ما يتعلق بسد المخيبة، الذي يعد وسيلة تمد مصادر المياه التي تصل إلى إسرائيل، وإنها تعتبر هذا السد عملا من أعمال العدوان، وبالتالي قامت إسرائيل بشن هجمات استهدفت مناطق العمل في المشروع، ووصلت الهجمات إلى أقصاها في نيسان عام 1967، بتوجيه هجمة جوية في أعماق سوريا. وكانت الصحف الإسرائيلية قد ذكرت ان النزاع حول مياه نهر الأردن يعتبر فرصة لإسرائيل لشن الحرب في الوقت المناسب. وهناك من يرجح ان المياه كانت ضمن الأسباب الرئيسية لقيام إسرائيل بعدوان حزيران عام 1967[12].

وكانت النتائج المهمة لحرب 1967 عن جبهة المياه غاية في الوضوح، فقد حسنت إسرائيل من موقعها المائي من خلال احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية. إذ ان احتلال مرتفعات الجولان جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه نهر الأردن مخطوط وقف إطلاق النار جعلت إسرائيل تتحكم في حوالي نصف طول نهر اليرموك مقارنة بحوالي 10 كيلو مترات فقط قبل الحرب، وهو ما جعل أي تنمية لنهر الأردن رهن قبضة إسرائيل.

وبالتالي توقفت أعمال سد المخيبة الذي كان مقرراً ان يختزن 200 مليون متر مكعب. وكذلك توقفت أعمال سد المقارن الذي كان مقراً له تخزين 350 مليون متر مكعب. بينما توقفت المشروعات العربية، فان إسرائيل قد أقيمت لها فرصة مناسبة لحل أزمتها المائية على حساب المناطق العربية التي احتلتها بعد الحرب[13].

المبحث الثاني: المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية حول المياه:

بقيت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية حول مسألتي المياه والأرض، تراوح مكانها خلال الأعوام الأخيرة إلى ان تسارعت وتيرتها فجأة وأسفرت على توقيع معاهدة سلام في 26 / تشرين الأول 1994[14].

وكان المسؤولون الأردنيون في وقت قريب من المفاوضات، يعبرون عن خيبة أملهم من استمرار إسرائيل، خلال المفاوضات، في التعنت ازاء مسالة الأراضي الأردنية المحتلة ومسالة تقاسم موارد المياه. وقد لاحظ المراقبون ان إسرائيل تتبنى مواقف متصلبة وتطالب بالحد الأقصى في المسائل المتعلقة بالمياه والحدود. وكانت تعمد إلى المماطلة في بحث هذه المسائل، في الوقت الذي كان الأردن يصر على الإسراع في تحديد حصته المائية وتعيين حدوده وفقاً لمعاهدة الانتداب الأردنية البريطانية في العام 1941. ومن الأمور التي أدت إلى تعقيد المسالتين وجود اسرائيلين على أراضي أردنية قاموا بزراعتها، ووجود مياه جوفية جارفة (اليرموك والأردن) على الحدود المشتركة[15].

وقد تعثرت المحادثات الأردنية ـ الإسرائيلية، التي جرت قبل توقيع معاهدة السلام بسبب الخلاف على نصيب الأردن من مياه نهري اليرموك والأردن، ومطالبته بانسحاب إسرائيل من أراضي مساحتها 91 و385 كلم^2، منها 08و380 كلم^2 في وادي عربة، جنوب البحر الميت و 83 و0 كلم^2 في الشمال ملتقي النهرين المذكورين، أي في المثلث الأردني ـ السوري ـ الإسرائيلي، و5 كلم^2 بين بلدتي العقبة الأردنية وايلات الإسرائيلية على خليج العقبة[16].

ان الجزء الأكبر من الأراضي الأردنية المحتلة يقع في منطقة تمتد من جنوب بحر الميت حتى خليج العقبة، وتحتوي هذه الأراضي على مياه جوفية عميقة نسبياً تستغلها حالياً بعض المستعمرات الإسرائيلية وتضاف إليها قطعة ارض ذات موقع ستراتيجي ومساحتها 83 و0 كلم^2، تقع شمالاً بالقرب من النهرين. وكانت إسرائيل قد احتلت هذه القطعة في العام 1948 بقصد السيطرة على ملتقى نهري اليرموك والأردن في منطقة الباقورة واستغلال مياه خزان اليرموك ولكن الأردن أكد مراراً رغبته في استعادة السيطرة على الممرات التي تفضي إلى النهرين، والاستفادة من حصته الضائعة في المياه، لان استرداد هذه القطعة من الأرض يسمح له باستغلال المياه العذبة من اليرموك قبل التقائه بنهر الأردن، جنوب بحيرة طبريا[17].

وإذا كان الأردن يطالب باستعادة الشريط الحدودي الممتد من البحر الميت الى الخليج العقبة فلان إسرائيل احتلت هذه الأراضي الأردنية بعد حرب 1967، وهي غير

مشمولة بقرار مجلس الأمن رقم 242، الذي يفترض ان تجري على أساسه مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية.

ويتراوح عرض الشريط المحتل بين 200 متر و8 كلم. وهو يتميز بوجود مساحات زراعية فيه وبانتشار مستعمرات إسرائيلية على مقربة منه، والحقيقة ان إسرائيل اغتصبت هذه الأراضي في العام 1970 بواسطة عمليات اشرف عليها ارييل شارون عندما كان قائداً للمنطقة الجنوبية، وبدعوى حماية الطريق الرئيسية إلى ان تصل مرفأ ايلات ببقية المناطق الإسرائيلية. وأخيراً وفي مقابلة مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 1993/11/11، اماط شارون الثام عن الدوافع الكامنة وراء احتلال هذه الأراضي فقال: انه لم يقم بذلك لمبررات امنية فقط، بل لانه وضع في اعتباراته أيضاً الأهمية الاقتصادية لتلك المنطقة بالنسبة إلى المستعمرات الإسرائيلية في وادي عربة[18].

والأهمية الاقتصادية لتلك المنطقة ليست في الواقع سوى مائية، فقد قال المفوض الإسرائيلي لشؤون المياه، جدعون تسود، ان القرى الجماعية والتعاونية الواقعة في وادي عربة بين سدوم، جنوب البحر الميت وايلات على الخليج العقبة، وعددها 35 مستعمرة، تستهلك نحو 40 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، منها 15 مليون تأتي من الأراضي الأردنية. وأكد المفوض ان هذه الموارد ستزول "اذ لبت إسرائيل مطالب الأردن"[19].

وبسبب أهميته العامل المائي اضطر رئيس الاستخبارات الإسرائيلية في الجيش، الجنرال اوري ساني، إلى رفع تقرير الى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، قبل توقيع معاهدة السلام، جاء فيه: ((ان التوصل الى معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل لا يزال بعيداً كل البعد بسبب مشكلة المياه)). واعتبر المتحدث باسم الوفد الإسرائيلي إلى محادثات السلام، يوسي غال، ان قضية المياه معقدة وتستلزم الكثير من العمل والجهد.

وشاطره الإقرار بهذا الواقع المرير المتحدث باسم الوفد الأردني، مروان المعشر. حين صرح بان ((تقاسم موارد المياه وترسيم الحدود يظلان المشكلتين امام المفاوضين)). وكان رئيس الوفد الأردني، فايز الطروانة، يفكر في مشكلة المياه عندما تحدث عند وجود فجوة في ما يتعلق بالمسائل الرئيسية، في جدول أعمال المفاوضات[20]. وعلى الرغم من هذا التصلب الظاهري والقلق المعلن، فقد ذللت الصعاب وعقدت معاهدة السلام وتوصل الطرفان إلى حلول، في مسألتي الأرض والمياه واستطاعت إسرائيل ان تدق مسمار في الأرض الأردنية. وقد أكد العاهل الأردني الملك الحسين بن طلال، في خطاب متلفزة ألقاه في 1994/11/5، ان معاهدة السلام مع إسرائيل أعادت إليه حقوقه المائية في اليرموك والأردن، من احد الأطراف المعنيين بأمر المياه ((إسرائيل)) والمح إلى ضرورة استرجاع الأردن حقوقه المائية التي يستغلها الآخرون[21].

المبحث الثالث: معاهدة السلام الأردني ـ الإسرائيلية عام 1994

ان الحرص الأردني على ترسيم الحدود مع إسرائيل واقتسام مياه النهرين لم يلق تجاوباً في بنود المعاهدة. وذلك لان إسرائيل كانت ترغب في وضع اليد على المصادر العربية وفي طليعتها نهر الأردن. وقد عبرت صحيفة جيروزليخ بوست الإسرائيلية في نشرتها الدولية الصادرة في 1990/8/18 عن هذه الرغبة نشرت صفحة كاملة إعلاناً لوزير الزراعة الإسرائيلي يحذر من الخطر الماحق الذي يتهدد إسرائيل في حال انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وتخليها عن مراقبة المياه في جوارها.

وقد تضمن الملحق الثاني من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية المتعلقة بالمياه[22]، بند في (أ) و(ب) من المادة الأولى من الملحق الثاني ان إسرائيل تضخ 12 مليون متر مكعب من مياه اليرموك في فترة الصيف الممتدة من 15 أيار حتى 15 تشرين الاول من كل عام، ويحصل الأردن على باقي التدفق. كما تضخ إسرائيل 13 مليون م^{3}في فترة الشتاء الممتدة من 16 تشرين الأول حتى 14 أيار من كل عام. ويحصل الأردن على باقي التدفق.

ولكن الفقرة الثانية من البند (ب) تتضمن استثناء للالتزام الإسرائيلي الذي نص عليه مشروع حونستون، فقد ورد في هذه الفقرة ان الاردن يوافق على ان تضخ إسرائيل كمية مقدارها 20 مليون م^{3}من نهر اليرموك شتاء مقابل موافقة إسرائيل على ان تقل كمية إضافية للأردن مقدارها 20 مليون م^3 خلال فترة الصيف من نهر الأردن.

إضافة إلى ذلك يحق لإسرائيل المحافظة على استعمالاتها الحالية لنهر الأردن، اما الأردن فيحق له الحصول على كمية مساوية لتلك التي تستعملها إسرائيل، على الا تضر استعمالاته بكمية المياه التي تستعملها إسرائيل بنوعيتها[23]. وتحدد إسرائيل كمية المياه المحلاة التي يمكنه الحصول عليها من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن، ويتعاون الطرفان على بناء سد تحويلي، وتخزيني على نهر اليرموك، وعلى إقامة نظام التخزين المياه على نهر الأردن[24].

وبالنسبة إلى الآبار التي حفرتها إسرائيل واستعملتها والتي تقع على الجانب الأردني من الحدود، فان إسرائيل تعترف بخضوعها للسيادة الأردنية، ولكن المعاهدة تقر لإسرائيل بالاستمرار في استعمالها وتمنع الأردن من اتخاذ أي إجراء من شانه التأثر، في شكل ملحوظ، في تقليل إنتاج هذه الآبار أو في نوعيتها[25]. وحتى الآبار الفاشلة فإنها تتعامل كما لو ان حفرها تم بموجب رخصة من الجهات الأردنية المختصة وقت الحفر. وستقوم إسرائيل بتزويد الأردن بالبيانات الجيولوجية والفنية عن كل بئر ليصار إلى حفظها. وسيتم ربط البئر الجديد بأنظمة المياه والكهرباء الإسرائيلية)). اما (تشغيل وصيانة الآبار وأنظمتها الواقعة في الأراضي الأردنية والتي تزود إسرائيل بالمياه، وكذلك أنظمتها الكهربائية فستكون من مسؤولية الأردن)[26].

وهناك نص أخر في الملحق الثاني يوحي بوجود حماسة إسرائيلية لحماية مخصصات الأردن المائية في مقابل تعهد أردني بحماية حصة إسرائيل فالمادة الثالثة

تنص على تعهد الأردن وإسرائيل بحماية المياه المشتركة في نهري الأردن واليرموك كل ضمن مناطق نفوذه، وكذلك المياه الجوفية في العربة إزاء أي تلوث وأذى أو الاعتداء على مخصصات أي منها من المياه[27].

وعندما نطلع على تصريحات المسؤولين الأردنيين حول أهم ما ورد من مياه اليرموك في معاهدة السلام[28]، نجد ان وزير المياه والري، الدكتور صالح ارشيدات، يؤكد التزام إسرائيل بعدم الحصول على أكثر من حصتها المحددة بـ 25 مليون م^3 من مياه اليرموك، وبتعهدها تزويد الأردن بـ50 مليون م^3 من هذه المياه في فصل الصيف سنوياً، وقيامها بتخزين 20 مليون م^{3}من مياه فيضان النهر سنوياً لمصلحة الأردن تزوده بها عند الحاجة إليها[29]. ويأمل الأردن الذي يعاني نقصاً حاداً في المياه الحصول على نحو 218–230 مليون م^3 من مياه اليرموك بعد تنفيذه معاهدة السلام مع إسرائيل[30].

الاستنتاجات

أولاً: ان معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل لم تحقق كل تطلعات الأردن في الأرض المياه. والملابسات التي اكتنفت توقيعها تتنبأ باستمرار إسرائيل في إتباع الأسلوب الذي يحقق أغراض استرتيجيتها العامة، والتي تقوم على تحقيق مصالحها بشتى الوسائل والطرق.

ثانياً: نتيجة لأهمية المياه في الحاضر والمستقبل أصرت إسرائيل على إدخال بند المياه في أي مفاوضات تخوضها مع العرب،والغرض من ذلك تامين المياه لنفسها بشكل كاف ومنتظم وإقناع الأنظمة العربية بالتخلي عن الاعتبارات السياسية لمصلحة الحسابات الاقتصادية والدخول مع إسرائيل في مشاريع تنموية مشتركة، كفيلة بجعل المياه أساساً لارتباط إسرائيل عضويا بالشرق الأوسط واندماجها في البيئة العربية.

ثالثاً: التأكيد على ان الصراع على المياه سيبقى في المنطقة مرتبطاً بمدى قدرة الدولة العربية على حل المشكلات السياسية وفي مقدمتها الصراع العربي . الإسرائيلي، فالصراع المائي قد يتحول، في حالة استمرار الصراع السياسي إلى أزمة مزمنة تكون عواقبها الاقتصادية وخيمة جداً.

رابعاً: ان سعي إسرائيل إلى الدخول في معاهدات مع دول عربية بما ان المياه يرجع إلى رغبتها في طرح مشاريع هي حلقة في سلسلة المشاريع المائية التي أكد خبرائها الفنيون، منذ عقود طويلة، بهدف إقامة عوازل مائية تحمي حدودها الحالية من أي اجتياح عسكري مباغت وتحقيق ارتباط أو تشابك بين مصالحها والمصالح العربية يصعب التخلي عنه أو التنصل منه في المستقبل.

Water Cooperation Between Jordan And Israel And Peace Agreement of 1994

Khalida Ibrahim Khalil*

Abstract

Water Problem was and still one the main reasons of tension among states which have join water resources. Waters being the artery of life, then so many conflicts have risen among them to get the largest quantity of water.

Middle East region Arab Homeland in particular have witnessed a conflict between Arab countries and Israel about water. Israel has on putting the article of water in any negotiations made with the Arabs. The Purpose of this to ensure water for her and to convince Arab regimes to leave their Political considerations for their economic accounts. Thus, Water has become a basis for Israel to be a part of Middle East and to integrate with the Arab environment.

***Assisant Lecturer, Regional Studies Centre, Mosul University**

الهوامش والمصادر

1- زهر الدين، صالح، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، (بيروت، 1996)، ص 141.
2- الداودي، غالب، نظام الانتداب وجريمة فلسطين، دار الطباعة والنشر الحديثة، (البصرة، 1965)، ص 16.
3- سليم احمد، دبلوماسية المياه أو الجديد في نهر الأردن، مجلة الهلال (القاهرة، 1964)، ص 40.
4- عزيز، يحيى غالب، فلسطين ونهر الأردن،مطبعة العاني،(بغداد، 1964)، ص 84.
5- زهر الدين، المصدر السابق، ص 268.
6- أحمد، المصدر السابق، ص 41.
7- المصدر نفسه، ص 44.
8- زهر الدين، المصدر السابق، ص 269.
9- محمد، علي عبد الفتاح، أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع 60، ص 45.
10- المصدر نفسه، ص 67.
11- الجميلي، سليمان،" المياه العربية ومخاطر المستقبل"، مجلة قضايا سياسية، (بغداد)، مج 2، ع1، شباط 2001، ص 15.
12- زهر الدين، المصدر السابق، ص 270.
13- المصدر نفسه، ص 271.
14- المجذوب، طارق، لا احد يشرب، مشاريع المياه في ستراتيجية إسرائيل، (بيروت، 1998)، ص 236.
15- المصدر نفسه، ص 167.
16- جريدة الحياة،(بيروت)، 29 / تشرين الأول/ 1997.
17- الصدر نفسه.
18- المجذوب، المصدر نفسه، ص 170.
19- المصدر نفسه، ص 171.
20- زهر الدين، المصدر السابق، ص 273.
21- المصدر نفسه، ص 275.

22- قاسم، عباس، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيولوجيتيكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 34، 1993، ص 85.
23- المصدر نفسه، ص 86.
24- عيسى، نجيب مسالة المياه في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت،1997)، ص 65.
25- المجذوب، المصدر السابق، ص 172.
26- زهر الدين، المصدر السابق، ص 280.
27- الجميلي، المصدر السابق، ص38.
28- محمد، المصدر السابق، ص67.
29- المجذوب ، المصدر السابق، ص173.
30- المصدر نفسه، ص 173.